



الرئيسية > اقتصاد

دمشق والإمارات.. رهان "الرساميل الذكية" في فتح أبواب إعمار سوريا؟



شارك على: [f](#) [X](#) [wa](#) [v](#) [e](#)

دمشق | 11/05/2026



نحن اليوم أمام مشهد يعيد صياغة الهوية الاقتصادية السورية، لينتقل بها من اقتصاد الضرورة المثقل بالديون إلى اقتصاد السيادة المبني على الشراكات الاستراتيجية وإدارة الأصول، ولكن، بين الإعلان الطموح والتنفيذ على الأرض، تقف حقائق اقتصادية قاسية تتطلب جرأة في المواجهة وذكاء في التعامل.

من الربح الآتي إلى الاستدامة السيادية

يرى خبراء أن القيمة المضافة لهذا الملتقى تتجلى في الفلسفة التي طرحها الجانب السوري، وتحديدًا عبر "الصندوق السيادي للتنمية"، فهذه الأداة ليست مجرد وعاء مالي، بل هي عقل استثماري يستهدف تحويل الثروة الوطنية إلى مشاريع عابرة للأجيال كما أكد وزير السياحة، والانتقال من البحث عن عوائد سريعة إلى بناء مشاريع استراتيجية في قطاعات البنية التحتية والطاقة يعكس نضجاً في الرؤية الحكومية التي باتت تدرك أن استقرار الدولة يمر حتماً عبر الاستثمار المنتج وليس الاستهلاك الممول بالدين، ما يؤكد أن الإرادة السياسية الجديدة تبدو مدركة لهذه الفجوة، وتسعى لسدها بشراكة استثمارية في بناء القدرات، وليس فقط في ضخ الأموال.

الخبرة الإماراتية كـ "مسرع نمو"

لا ينظر صانع القرار في دمشق إلى المستثمر الإماراتي كصاحب رأس مال فحسب، بل كشريك يمتلك خبرة النجاح في بناء اقتصادات ما بعد الصدمات، فدخل شركات عالمية في قطاع الطاقة أو الاتصالات ٠٠٠ يعني نقل نماذج تشغيلية قادرة على ردم الفجوة التقنية التي خلفتها سنوات العزلة.

والأهم من ذلك هو الدور المالي الذي قد تلعبه البنوك الإماراتية في صناعة جسور مالية آمنة، ما قد يخفف كلف التحويلات المالية من 15% إلى 3%، وهو ما سيمثل رئة تنفس حقيقية للتجار والصناعيين السوريين، ومع ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن المستثمر الإماراتي - مثل أي مستثمر ذكي - لا يأتي بدافع العمل الخيري، بل لتحقيق أرباح في بيئة آمنة وقانون واضح، لهذا فإن النجاح لن يأتي من خلال الحماس فقط، بل عبر تطوير تشريعات تحمي حقوق الملكية وتضمن فصل الاقتصاد عن تقلبات السياسية، وهنا تبرز المفارقة الجميلة، فالمستثمر الخليجي يحتاج إلى سورية المستقرة، وسورية تحتاج إلى رأسماله، وهذا التكامل هو "الرهان الرابع" إذا أحسن إدارته.



ظاهرة لدى الرئيس الشرع منذ توليه الحكم، حيث يعطي أولوية خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر في سوريا عبر تسهيله للعديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الحكومات والشركات الاستثمارية العربية والأجنبية.

ويرى الخبير الاقتصادي أنه ومن جهة أخرى، قد تفسر هذه الاجتماعات أيضاً كعلامة على عدم الرضا عن الأداء الحكومي في هذا المجال، حيث يسعى الرئيس لتوجيه الجهود بشكل أكثر فعالية وتجاوز أي عقبة محتملة ضمن الوزارات والإدارات الحكومية التي مازال بعضها يعاني من بعض الروتين والبيروقراطية في أعمالهم.

وختم بالقول: بشكل عام، يمكن أن تكون هذه اللقاءات مؤشراً على حاجة ملحة لتحقيق نتائج ملموسة في الاقتصاد الوطني.

الزراعة الذكية والطاقة اللامركزية

في ظل التحديات المناخية وأزمات الطاقة، لم يعد الحديث عن "الزراعة الذكية" ترفاً، فتوظيف تقنيات الري لرفع كفاءة المياه بنسبة 50% في حوضي الفرات والعاوي هو صمام أمان للأمن الغذائي السوري، وبالمثل، فإن تبني حلول الطاقة الشمسية اللامركزية للمستشفيات والمدارس يكسر جمود العجز الطاقوي ويخفف الضغط عن الشبكة العامة، ما يهيئ الأرضية لنهضة صناعية خضراء تبدأ من ريف دمشق ولا تنتهي في حلب. ولكن يرى الخبراء أن التحدي هنا لا يتعلق بالتكنولوجيا فقط، بل بقدرة الدولة على نقل الملكية الفكرية والمعرفة التشغيلية إلى المهندسين والفنيين السوريين، وتوفير قطع الغيار والصيانة في ظل عقوبات لا تزال معقدة، فالاتجاه نحو الطاقة الشمسية يحمل وعداً كبيراً، لكنه يحتاج إلى "هندسة مالية" مبتكرة تجعل تكلفة التركيب في متناول المواطن والمستثمر الصغير، وهنا يأتي دور الشراكة الإماراتية في تمويل هذه المشاريع كمساعدات فنية أو قروض ميسرة، قد تتحول لاحقاً إلى استثمارات منتجة.

فرص العمل والأثر الاجتماعي:

التقديرات الأولية تشير إلى إمكانية توفير ما يقرب من 40 ألف فرصة عمل مباشرة في مراحله الأولى، وهو رقم قد يبدو متواضعاً مقابل حجم البطالة، لكنه يمثل دفعة قوية للثقة، وهذا الأثر المضاعف - لو تحقق - سيكون كفيلاً بتقليص معدلات البطالة بين الخريجين وامتصاص جزء من التضخم عبر زيادة العرض الكلي.



الانفتاح الأوروبي

ختاماً، يجدر التنويه إلى أن تزامن هذا الملتقى مع قرار المجلس الأوروبي بإعادة تفعيل اتفاقية التعاون مع سوريا بالكامل، يضعنا أمام فرصة ذهبية لاستعادة دور سوريا كمركز إقليمي يربط الخليج بأوروبا، فالاستثمار الإماراتي اليوم هو المفتاح الذي قد يفتح أبواباً خليجية وعربية أخرى، ويمهد الطريق لتدفقات استثمارية أوسع، لكن نجاح هذه الوصفة المالية يظل رهناً بمدى صرامة الرقابة، وحماية الملكية، والأهم: فصل الاقتصاد عن التقلبات السياسية، فالمستثمرون ليسوا ضد المخاطرة، لكنهم يريدون مخاطرة محسوبة في إطار قواعد ثابتة وليست متغيرة، والانطباع الذي يخرج به المراقبون من المنتدى هو أن سورية الجديدة تريد أن تقرأ كحالة استثنائية، حيث الإرادة السياسية قادرة على تجاوز العقبات المؤسسية القديمة.

عقود تشغيل، ثم إلى مصانع ومزارع ومطارات، ثم إلى تحسن ملموس في حياة المواطن... الرحلة طويلة، لكن البوصلة اتجهت أخيراً نحو الاستدامة لا الاستدانة، وهذه بحد ذاتها أعلى رسالة خرج بها المنتدى.

الوطن - أسرة التحرير

مواضيع: اعمار سوريا, رساميل ذكية

مقالات مشابهة



المنتدى السوري الإماراتي
بلبوس اقتصادي

ملتقى الاستثمار السوري الإماراتي يرسم خريطة
"التعافي المستدام"

استثماري السوري - الإماراتي:
لربح الآن بل لبناء ثروة الأجيال

الرئيسية سياسة ▼ اقتصاد محليات الوطن ميديا النشرة الإعلانات مقالات وآراء رياضة ثقافة وفن منوعات



الرئيسية سياسة اقتصاد محليات الوطن ميديا النشرة الإعلانات مقالات وآراء رياضة ثقافة وفن منوعات

تابعنا على وسائل التواصل

0966003074 info@alwatan.sy

أرشفيف الصحيفة الورقية - ملاحق الوطن - أعلن معنا - من نحن - اتصل بنا

© 2026 | صنع بشغف وإتقان... بأيادٍ سورية ❤️ | فريق 2P Digital